

وزارة الداخلية - مديرية أمن البحر الأحمر

قرار رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠١٧

بتحديد الحرم الآمن للموقع الحيوية والمرافق العامة
بنطاق محافظة البحر الأحمر

مدير أمن البحر الأحمر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات؛
وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة؛
وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والماكب والتظاهرات السلمية؛
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٤ بالضوابط التنظيمية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والماكب والتظاهرات السلمية؛
وبناءً على التنسيق مع محافظ البحر الأحمر؛

قرد:

(المادة الأولى)

تحدد مسافة (٣٠٠ متر) حرمًا آمنًا من جميع الاتجاهات المحيطة بالمقار الرئاسية، مقار المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية والمنشآت الحكومية والعسكرية والأمنية والرقابية والسياحية والأهلية ومقار المحاكم والنيابات والمستشفيات والمطارات والمنشآت البترولية والمؤسسات التعليمية والبنكية والمتاحف والأماكن الأثرية وغيرها من الموقع الحيوية والمرافق العامة في نطاق محافظة البحر الأحمر.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية، ويُلغى ما يخالفه، ويُعمل به من اليوم التالي لنشره.

تحريرًا في ٢٠١٧/٢/٤

مدير أمن البحر الأحمر

لواء / محمد توفيق

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزي فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٧

١٣٠٨ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧/٢/٦ / ٢٥٤٨٤